

أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي

The importance of applying international accounting standards to improve quality of accounting disclosure

***.د. سعيد يحيى**

****أوصيف لخضر**

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية و الحاجة إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في ظل الاهتمام المتزايد بإحكام الرقابة على الشركات، و ذلك لما يشهده العالم من أزمات مالية و انهيار و افلاس العديد من البنوك و الشركات الكبرى في العالم بسبب الغش و التلاعب بميزانيات و حسابات هذه الأخيرة، و غياب العدالة و الشفافية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم و التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية : معايير المحاسبة الدولية، الإفصاح المحاسبي، القياس المحاسبي، المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، التقارير المالية.

Abstract

This study aims to highlight the importance of applying international accounting standards and the need to improve the quality of accounting disclosure in the shadow of the growing interest in corporate control, following the world financial crisis, the collapse and bankruptcy of many banks and major companies in the world due to fraud and manipulation of budgets and accounts of the latter, and the absence of Justice and transparency in the accounting information that is disclosed in the financial reports and financial statements.

Keywords: International Accounting Standards, Accounting disclosure, Accounting measurement, accounting information, financial statements, financial reports.

* أستاذ محاضر قسم (أ) بجامعة المسيلة. (yahiasaidi@yahoo.co.uk)

** أستاذ مساعد بجامعة المسيلة. (lakhdaroucif@yahoo.fr)

مقدمة

شهد العالم في أواخر التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين اهتماما كبيرا بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف العديد من الدول، بعد أن تعرضت العديد من الشركات الكبرى في العالم للفشل والإفلاس مثل: شركة انرون للطاقة Enron و شركة آرثر اندرسون للمراجعة Arther Enderson سنة 2001، بالإضافة إلى الأحداث و الأزمات المالية التي واجهت مختلف الدول، مثل : الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا سنة 1997، و الأزمة المالية التي مست الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، و امتدت آثارها إلى العديد من دول العالم لتصبح فيما بعد أزمة مالية عالمية. ومع انتشار الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات في العديد من دول العالم، اتجهت هذه الأخيرة نحو رفع القيود و الحواجز الجمركية لاستقطاب أكبر حجم من رؤوس الأموال و الاستثمارات إلى أراضيها، وأصبحت مطالبة بتطوير وتحسين أدائها من خلال إصلاح و تطوير أنظمتها المحاسبية، عن طريق التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية و الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم و التقارير المالية للشركات، الذي أصبح يمثل مقياسا لوجود بيئة استثمارية شفافة وواضحة المعالم داخل الدول.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي اكتسبته معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الذي أصبح مطلباً مهماً من مطالب الاتجاه المعاصر للمحاسبة كنظام للمعلومات، فمخرجات النظام المحاسبي الممثلة في المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في القوائم والتقارير المالية، و ما يليها من تحليل وتفسير من قبل المختصين في هذا المجال، تعد الأساس الذي تعتمد عليه كافة الأطراف التي لها علاقة بالشركة عند اتخاذ قراراتها.

أهداف الدراسة:

- معرفة الأسباب و الدوافع التي أدت بالعديد من دول العالم إلى ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية؛
- تحليل آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية؛
- تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات؛
- التعرف على مدى وعي مستخدمي القوائم المالية بأهمية المعلومات المحاسبية؛
- التعرف على متطلبات وكيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛

ونحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي؟ من خلال النقاط التالية:

1. ماهية المعايير المحاسبية الدولية

1.1 نشأة المعايير المحاسبية الدولية

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية (FASB) *Financial Accounting Standard Board* في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام⁽¹⁾ 1932.

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة وستعرض أهمها فيما يلي :

- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني 1926 في أمستردام.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929 في نيويورك، وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية وهي : الاستهلاك والمستثمر ، الاستهلاك وإعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع 1933 في لندن وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الأفريقية.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس 1938 في برلين، وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.

- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس 1952 في لندن، حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع 1957 في أمستردام، وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندا⁽²⁾.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن 1962 في نيويورك، وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.
- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع 1967 في باريس
- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر 1972، حضره 4347 مندوباً من 59 دولة.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية، وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر 1982 في المكسيك.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر 1987 في طوكيو.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر 1992 في الولايات المتحدة .
- وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر 1997 في المكسيك.
- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر 2002 في هونغ كونغ.
- حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.
- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر 2006 في اسطنبول.
- وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم. ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.
- وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات :

- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC *International Federation of Accountants*.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC *International Accounting Standards Committee*.
- لجنة ممارسة التدقيق الدولي⁽³⁾ IAPC *International Auditing Practice Committee*.

2.1 تطبيق المعايير الدولية على مستوى العالم

في معظم بلدان أوروبا و من خلال الهيئات المهنية العاملة هناك , ومن خلال الجهود التي بذلتها لجنة المعايير الدولية أوصت المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) في أوروبا بأن يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية، كما أوصت المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية (EFRAG) بعد دراسات معمقة و مفاوضات قبولها بمعايير المحاسبة الدولية و بينت أن هذه المعايير لا تتناقض مع المعايير المستخدمة في أوروبا . وقد كان لتوصية المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) و المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية (EFRAG) أثر كبير في دعم معايير المحاسبة الدولية و تطبيقها في أوروبا⁽⁴⁾.

أما في الوطن العربي فإننا نجد ما يلي :

في جمهورية مصر العربية تم إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري و تتفق مع معايير المحاسبة الدولية , حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة و المراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية و صدر بشأنها القرار الوزاري رقم /503/ لسنة 1997. و بالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة المصرية إلا أنها كما ذكرنا هي ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية . و في ذلك تكريس لتطبيق المعايير الدولية بشكل غير مباشر .

و في المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية حيث اعتمدت هذه المعايير لتطبيق من قبل الشركات العاملة .

أما في لبنان فقد جرى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس للقيود المحاسبية و لتحضير البيانات و التقارير المالية من قبل المؤسسات و الهيئات المختلفة و الشركات و صدر بشأنها القرار الوزاري رقم/ 673/ تاريخ 14 حزيران 2001 كما قامت نقابة خبراء المحاسبين المجازين في لبنان بترجمة المعايير المحاسبية الدولية من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية .

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تم ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المهنية للسعي إلى تطبيقها لدى الشركات و من قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق و الحسابات.

3.1 مفهوم معايير المحاسبة الدولية

إن المفهوم التاريخي للمحاسبة الدولية و معاييرها يعبر عن عملية انتشار و انتقال الأفكار المحاسبية من دولة لأخرى، في حين يشمل البعد العالمي للمحاسبة على محاولات التوافق و التوحيد المحاسبي للحصول على مستويات متشابهة من الإفصاح والطرق المتشابهة للقياس من دولة إلى أخرى، و يقوم مفهوم المحاسبة المقارن على أنه أحد الأسباب وراء وصف ومقارنة الممارسات المحاسبية المختلفة الموجودة حول العالم هو تمكين المحاسبين من فهم الاختلافات، وبالتالي تحسين قدراتهم على إدراك وقياس تأثير هذه الاختلافات على القوائم المالية، أما المفهوم العملي للمحاسبة الدولية فيعبر عن المشاكل الفنية والعملية للشركات القابضة الأجنبية ومحاسبة الأقسام والفروع الأجنبية .

1.3.1 مفهوم المحاسبة الدولية

هناك من اعتبر أن مفهوم المحاسبة العالمية من أوسع المفاهيم وأكبرها من حيث المجال، فهي تبحث في تشكيل ودراسة مجموعة مبادئ محاسبية تكون مقبولة عالمياً، والتي تهدف إلى إيجاد معايير كاملة لمبادئ المحاسبة دولياً. كما أن Jennings عرف المحاسبة الدولية " بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دولياً لتحكم الممارسات العملية للمهنة " وهذا ما جعل الكثير من المهتمين يعطون صفة المحاسبة الدولية على المحاسبة الأمريكية مثلاً. هناك صعوبة بالغة في تعريف المحاسبة الدولية لما للمحاسبة من مجالات واسعة ومتعددة، ويمكن التأكيد على هذا من خلال النظر إلى فروع المحاسبة المختلفة، مثل المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، المحاسبة القومية، حيث نجد أن هناك أبعاداً للمحاسبة الدولية في كل فرع من هذه الفروع. من هنا حاول بعض المفكرين إعطاء تعريف للمحاسبة الدولية في شكل عموميات متجنباً التفاصيل:

فقد عرفه Iqbal و آخرون "بأنها محاسبة العمليات الدولية ومقارنة المبادئ المحاسبية لدول مختلفة وإيجاد توافق في المعايير المحاسبية المتباينة على نطاق عالمي ". أما Bowles فقد عرف المحاسبة الدولية " بأن أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية".

مما سبق يمكن القول أن المحاسبة الدولية تهتم بوضع إطار نظري وعملي على المستوى الدولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة والناجمة عن عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة⁽⁵⁾.

2.3.1 مفهوم المعيار المحاسبي

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard بالإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية وبميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي. ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها.

وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً و تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية".
- المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب⁽⁶⁾.

- المعيار المحاسبي هو مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها⁽⁷⁾.

- المعيار المحاسبي كما يشبهه Solomons بعداد السرعة في السيارة إذ يؤثر في سلوك سائقي السيارات أو يمكن خفض الحوادث بواسطة جعل العداد يقرأ السرعة أكثر من الحقيقة ويكون تأثيره إيجابياً ومن ناحيته يقول Horngren بأن وضع المعايير المحاسبية هو نتاج عملية سياسية أكثر مما هو عمل منطقي لأن عملية وضع المعايير قرار اجتماعي والمعايير تضع قيوداً على سلوك الناس ويجب أن يقبل من الأطراف المتأثرة به.

ومن جهة أخرى فإن المعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء ما وإذا كان جيداً فإنه يسرع من عملية الاتصال ويجنب شرح الطرق وتفسيرها في كل مرة.

ومن المعروف أن الإنسان يقوم بمقارنات دائمة مع الآخرين وبين الأشياء وهو يقارن للتعرف على مدى تقدمه أو تأخره عن الآخرين من جهة وللتعرف على أفضلويات الأشياء من جهة أخرى، وهو بهذا الصدد بحاجة ماسة إلى معايير تحكم سلوكه وتصرفاته ويبني عليها مقارناته.

- والمعيار المحاسبي هو عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية و بما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحياناً ولمواجهة تلك المصالح و الإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام ولتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع وبدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معايير الخاصة وفي هذا ستكون المقارنة مستحيلة.

وتتبع الرغبة القوية للتوحيد من الحاجة الشديدة لمقارنة البيانات المالية على مستوى التقارير أداخلية أو الخارجية أو على مستوى الشركة أو القطاع أو المستوى الوطني أو على المستوى الدولي وذلك لتسهيل إجراء التوقعات واتخاذ القرارات المالية.

3.3.1 المعايير المحاسبية الدولية

وهي معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) *International Accounting Standards Board* والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية و قابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد.

بدأت هذه المعايير في الظهور خلال سنوات السبعينات حيث تأسست خلالها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) *International Accounting Standards Committee* سنة 1972 من 09 دول لتخضع هذه اللجنة إلى إعادة هيكلة سنة 2001 ليصبح اسمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و هي تطبق في أغلب الدول⁽⁸⁾.

إلى غاية نهاية 2009 كان المجلس قد صدر عنه 41 معيارا محاسبيا IAS (يوجد 24 معيار بعد حذف بعض المعايير) و 08 معايير دولية للمعلومة المالية IFRS *International Financial Reporting Standards* بالإضافة إلى مشروع لإصدار المعيار الدولي IFRS 09 ، هذه الأخيرة بدأ إصدارها منذ سنة 2001 أي بعد ظهور التنظيم الجديد للجنة، حيث تم الاتفاق على أن تبقى المعايير والتفسيرات الصادرة بموجب التنظيم السابق سارية المفعول ما لم يتم سحبها أو تعديلها ، على أن يطلق على المعايير الجديدة والصادرة عن الهيكل الجديد IASB اسم المعايير الدولية للمعلومة المالية IFRS و بصفة عامة فإن أي معيار من المعايير الصادرة تتكون من 05 أقسام: الهدف من المعيار، حقل التطبيق، التعريفات اللازمة، التقييم والتسجيل، كيفية الإعداد للمعلومات التي يجب أن ترفق بالملحق، ويمكن التطرق للمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمعلومة المالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) التي تم إصدارها إلى غاية نهاية 2009 كما يلي:

- أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية 41 معيار ، وفي إطار سياسة التحسين المستمر فقد قامت اللجنة

بإعداد صياغة وحذف بعض المعايير ، بحيث بقي منها في عام 2006 فقط 31 معيارا نافذ المفعول و فيما يلي قائمة المعايير المحاسبة الدولية: المعيار 1: عرض البيانات المالية، المعيار 7: بيان التدفق النقدي، المعيار 8: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، المعيار 10: الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية؛ المعيار 11: عقود الإنشاء، المعيار 12: ضرائب الدخل، المعيار 14: تقديم التقارير حول القطاعات، المعيار 16: الممتلكات والمصانع والمعدات؛ المعيار 17: عقود الإيجار، المعيار 18: الإيراد، المعيار 19: منافع الموظفين، المعيار 20: محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، المعيار 21: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، المعيار 23: تكاليف الاقتراض، المعيار 24: الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة، المعيار 26: المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد، المعيار 27: البيانات المالية الموحدة والمنفصلة، المعيار 28: المحاسبة والاستثمارات في المنشآت الزميلة، المعيار 29: التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، المعيار 30 : الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، المعيار 31 :الحصص في المشاريع المشتركة، المعيار 32: الأدوات المالية :الإفصاح والعرض، المعيار 33: حصة السهم من الأرباح؛ المعيار 34: التقارير المالية المرحلية، المعيار 36: انخفاض قيمة الأصول، المعيار 37: المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، المعيار 38: الأصول غير الملموسة، المعيار 39: الأدوات المالية :الاعتراف والقياس، المعيار 40: الاستثمارات العقارية، المعيار 41: الزراعة.

- كما أصدر IASB منذ 2006 ثمانية معايير للمعلومة المالية IFRS تتمثل في الآتي: المعيار 1: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى، المعيار 2: الدفع على أساس الأسهم، المعيار 3: اندماج الأعمال، المعيار 4: عقود التأمين، المعيار 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة، المعيار 6: استكشاف وتقييم الموارد المعدنية، المعيار 7: الأدوات المالية الإفصاحات، المعيار 8: القطاعات التشغيلية، المعيار 9: الأدوات المالية⁽⁹⁾

4.1 أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

- يلاحظ بأن الحاجة إلى المعايير المحاسبية تأتي من خلال الاعتراف ب :
 - تحديد وقياس الأحداث المالية للشركات؛
 - إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
 - تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
 - اتخاذ القرار المناسب؛
- ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى الاعتراف ب :
 - استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛
 - إعداد قوائم مالية كيفية (حسب الرغبة) ؛
 - اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحد والمنشآت المختلفة؛
- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم من الجدير بالذكر أن أهمية المعايير المحاسبية الدولية ازدادت في الوطن العربي حيث أصدرت بعض السلطات الرقابية في بعض الدول العربية تعليمات تقتضي الالتزام التام أو الجزئي بهذه المعايير. و تعمل بقية الدول على القيام بذلك أيضا⁽¹⁰⁾.

2. جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية

1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي

- تم تعريف الإفصاح من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه " يقصد بالإفصاح العام إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة". وكما عرفها البعض على " أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية، و التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية نحو المشروع بصورة رشيدة⁽¹¹⁾."
- عرفه مطر "بأن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)" و عنصر الإفصاح

المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل و محتوى القوائم المالية و بالمصطلحات المستخدمة فيها، و أيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"⁽¹²⁾.

ويمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية.

نلاحظ أن مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي فهو ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة المرجوة فنلاحظ تفاوتاً في تحديد المعنى الدقيق المقصود وذلك تبعاً لظروف المنشأة وهذا بدوره أبرز عدة أنواع للإفصاح .

و بالعودة إلى عدة مؤلفات سيتم إلقاء الضوء على عدة تعريفات ومناقشتها للوصول إلى جوهر الإفصاح،

فالإفصاح المحاسبي: يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

كما عُرف الإفصاح المحاسبي على أنه: تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد. ومن جهة أخرى تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه : إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل⁽¹³⁾.

2.2 أهمية الإفصاح

تكمن أهمية الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري، كما يسهل الإفصاح على عملية الاطلاع والمتابعة لصاحب العلاقة بالشركة، كما تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) التي تهتم المستثمرين.

3.2 أهداف الإفصاح

يهدف الإفصاح بدرجة الأولى إلى عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي

للشركة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية و معرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركات، كما أن هدف الإفصاح في القوائم المالية هو سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح هي طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية⁽¹⁴⁾.

4.2 أنواع الإفصاح المحاسبي

بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاها متزايدا نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف ، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح ، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها .
لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال ما يلي:

- **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

- **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .
في الواقع العملي وبعيدا عن التحيز لا بد من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة⁽¹⁵⁾.

5.2 مقومات الإفصاح المحاسبي

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:

- **تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية:** إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأعراس بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض

انه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسيه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تقي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تقي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تقي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين. وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تقي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

- **تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها:** يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

من خلال ما تقدم نجد انه يجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب كم المعلومات المفصح عنها⁽¹⁶⁾.

6.2 القوائم المالية لتنفيذ الإفصاح

لقد إستمد النظام المحاسبي المالي (SCF) *Système comptable financier* من المعايير المحاسبية الدولية في تعريف القوائم المالية وتوضيح أهدافها وطرق إعدادها ولهذا سنحاول التطرق للمعايير الدولية الخاصة بهذا المجال من خلال ما يلي:

- **عرض القوائم المالية حسب المعيار 01 IAS (International Accounting Standards)**

لقد وضع هذا المعيار IAS 01 تقديم القوائم المالية لرفع وتحسين نوعية القوائم المالية المنشورة وقد حدد هذا المعيار الدولي مكونات (IAS/IFRS) بالنسبة لجميع المؤسسات التي تطبق المعايير الدولية القوائم المالية بصفة عامة تاركا المرونة الكافية لمعديها لتكيف هذه القوائم مع حاجيات المؤسسة، ويتطلب هذا المعيار إفصاحات معينة في لب القوائم المالية، هذا وقد نص المعيار IAS01 على أن القوائم المالية للمؤسسة تتمثل في: الميزانية، حساب النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الطرق المحاسبية والملاحظات التفسيرية.

كما أكد هذا المعيار أنه عند تحضير القوائم المالية يجب الأخذ في الحسبان ما يلي: الصور الصادقة، التوافق مع المعايير الدولية، الطرق المحاسبية، مبدأ الاستمرارية، مبدأ محاسبة الإلتزامات، التناسق في العرض، الأهمية النسبية في الجمع، المقاصة، المعلومات المقارنة).

- متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي IAS 07

لقد بين IAS 07 كيفية وضع جدول التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة)، هذا الجدول الذي يعتبر من القوائم المالية الإلزامية في النظام المحاسبي المالي يحدد 03 أشكال من قوائم التدفقات المالية، استغلالي، استثماري، تمويلي بالإضافة إلى الشروحات حول أسباب ارتفاع النقدية وانخفاضها خلال الدورة⁽¹⁷⁾.

خلاصة

يؤدي تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية وترشيد القرارات، مما يساهم في كسب ثقة في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها مختلف الشركات و المؤسسات والهيئات لدى مستعملها.

النتائج:

- كلما زادت دقة وملائمة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم و التقارير المالية للشركات، زادت فعاليتها في ترشيد القرارات؛
- كلما تضمنت التقارير المالية التي تفصح عنها الشركات على أرقام مقارنة لسنوات متتالية، زادت جودة البيانات والمعلومات المحاسبية و ملائمتها لخدمة توقعات المساهمين و أصحاب المصالح عن أداء الشركات مستقبلا؛
- كلما تعددت التقارير المالية وقصرت دورتها خلال السنة المالية، احتوت على معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملائمة للقرار

المطلوب اتخاذها، يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها لموضوعيتها ومصادقيتها وشفافيتها، يمكن الاعتماد عليها عند القيام بعمليات المقارنة و التنبؤ لتجانسها وثباتها؛

التوصيات:

- ✓ إلزام الشركات المسجلة في البورصة بأن تقدم تقارير دورية ربع سنوية عن نشاطها و نتائج أعمالها، وذلك في شكل قوائم مالية طبقاً لنماذج محددة يسهل على مستخدمي القوائم المالية قراءتها و تحليلها وتفسيرها وفهمها؛
- ✓ تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يتطلب ضرورة تكييفها مع الواقع الجزائري و الاستفادة من الخبرات و التجارب الدولية في مجال تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات و المؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، و كذا من أجل التعرف على أهم مشاكل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ العمل على تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال القيام بدورات تدريبية وعقد ملقيات و ندوات حول كيفية التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، و محاولة إيجاد الحلول الملائمة لأهم المشاكل و العقبات التي تحول دون ذلك؛

الهوامش و الإحالات:

01. مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، جمعية المحاسبين القانونيين، كلية الاقتصاد -قسم المحاسبة - جامعة دمشق ، ص:01 نقلا عن : www.philadelphia.edu.jo/courses/accountancy/Files/.../hi.doc
02. المرجع السابق، ص:02.
03. نفس المرجع و الصفحة سابقا
04. نفس المرجع و الصفحة سابقا
05. عبد الحميد حساني، أهمية الانتقال للمعايير المحاسبية الدولية والمعلومات المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2009/2010، ص:73.
- <http://master.first-forum.com/t204-topic.06>
07. مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي والمالي الجديد SCF: المحاسبة المالية الإطار التصوري، مזור للطباعة والنشر والتوزيع بالوادي، ط1، 2008، الجزائر، ص:19.

08. مرزاقه صالح, بوهرين فتيحة, الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية, الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة : يومي 12 و 13 ماي 2010, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب - البليدة.
09. عبد الحميد حساني, مرجع سبق ذكره, ص ص: 92-94. <http://master.first-forum.com/t204-topic.10>
11. حسين عبد الجليل آل غزوي, الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية, بحث لمادة نظرية المحاسبة, الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة, 2009, ص: 08.
12. ناصر دادى عدون, معراج هوارى, دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نقلا عن: www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/917.doc
13. لطيف زبود وآخرون, دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (01) 2007, ص: 179.
14. حسين عبد الجليل آل غزوي, الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية, بحث لنظرية المحاسبة, الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة, 2009, ص: 08.
15. لطيف زبود وآخرون, مرجع سبق ذكره, ص ص: 180-181.
16. مجدي أحمد الجعبري, الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية, مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة, لم يذكر العدد, ص: 07.
17. عبد الحميد حساني, مرجع سبق ذكره, ص ص: 128-133.